الفصل الخامس

إستراتيجيات البقاء
Strategies for Survival

حان الوقت لكي نبحث الطرق التي تحاول القوى العظمى من خلالها تعظيم نصيبها من القوة العالمية. تتمثل المهمة الأولى في تحديد الأهداف المحددة التي تسعى الدول وراءها عبر تنافسها على القوة. وأنا هنا أبني تحليلي لأهداف الدول على مناقشة القوة في الفصول السابقة. وأدفع تحديدا بأن القوى العظمى تصارع من أجل الهيمنة على منطقتها من العالم. فالصعوبة في إظهار القوة عبر المساحات المائية الواسعة تضعف احتمال أن تهيمن دولة واحدة على كامل الكرة الأرضية. وتسعى القوى العظمى أيضا لأن تكون غنية، بل وأغنى كثيرا من منافسيها؛ لأن القوة العسكرية تقوم على أساس اقتصادي. كما تتطلع القوى العظمى لامتلاك أقوى قوة برية في منطقتها من العالم، لأن الجيوش والقوات الجوية والبحرية المساندة لها هي المكون الرئيس للقوة العسكرية. وأخيرا، تسعى القوى العظمى لأن تحقق التفوق النووي، مع أنه هدف صعب المنال.

تتمثل المهمة الثانية في تحليل الإستراتيجيات المختلفة التي تستخدمها الدول لتغيير توازن القوة لصالحها أو لمنع دول أخرى من تغييره ضدها. والحرب هي الإستراتيجية الرئيسة التي تستخدمها الدول لزيادة قوتها النسبية. والابتزاز بديل أفضل من الحرب؛

لأنه يعتمد على التهديد بالقوة وليس استخدام القوة الفعلية لإحداث النتائج. وبذلك يكون الابتزاز خاليا من التكلفة نسبيا. لكن الابتزاز عادة ما يكون صعبا في إنجازه، لأن القوى العظمى يرجح أن تلجأ إلى الحرب قبل أن تذعن للتهديدات من جانب قوى عظمى أخرى. ثمة إستراتيجية أخرى لزيادة القوة، وهي التحريض والاستنزاف bait and bleed، وفيها تحاول الدولة إضعاف منافسيها بإثارة حرب طويلة ومكلفة بينهم. لكن هذا المخطط يصعب تحقيقه أيضا. ومن أنجح تنويعات هذه الإستراتيجية الاستنزاف bloodletting التي تتخذ الدولة فيها تدابير تضمن أن أي حرب يتورط فيها الخصم تكون طويلة ومهلكة.

وإجمالا يعد فرض التوازن balancing وتمرير المسئولية إلى الآخرين buck-passing الإستراتيجيتين الرئيستين اللتين تستخدمهما القوى العظمى لمنع المعتدين من تغيير توازن القوة[١]. في الإستراتيجية الأولى تلتزم الدول المهدَّدة باحتواء خصمها الخطر، بمعنى أنها تكون مستعدة لتحمل عبء ردع المعتدي أو قتاله إذا دعت الحاجة. وفي إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين تحاول الدولة أن تجعل قوة عظمى أخرى تكبح المعتدي، وتظل هي في مأمن. وعادة ما تفضل الدول المهدَّدة إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين على فرض التوازن؛ لأن الأولى تجنِّب الدولة تكاليف قتال المعتدي في حالة الحرب.

ولا تجدي إستراتيجية الاسترضاء appeasement أو إستراتيجية الانحياز للطرف الأقوى bandwagoning نفعا في التعامل مع المعتدين، لأنهما تتطلبان التنازل عن القوة للدولة المنافسة، وهي وصفة لإحداث مشكلة خطيرة في نظام فوضوي. ففي حالة الانحياز للطرف الأقوى تتخلى الدولة المهدَّدة عن الأمل في منع المعتدي من زيادة قوته على حسابها، وتتحالف بدلا من ذلك مع خصمها الخطر للحصول على جزء صغير

من غنائم الحرب. أما الاسترضاء فهو إستراتيجية أكثر طموحا، لأن الدولة المسترضية تستهدف تعديل سلوك المعتدي بالتنازل له عن القوة على أمل أن تجعله هذه البادرة يشعر بالأمان، ما يخفف دافعه للعدوان أو يقضي عليه تماما. ورغم أن الاسترضاء والانحياز للطرف الأقوى إستراتيجيتان غير فعالتين وخطيرتان؛ لأنهما تسمحان بتغيير توازن القوة ضد الدولة المهدَدة، فسوف أناقش بعض الظروف الخاصة التي تجد فيها الدولة أن من مصلحتها أن تتنازل عن القوة لدولة أخرى.

من الشائع في أدبيات العلاقات الدولية الدفع بأن فرض التوازن والانحياز للطرف الأقوى هما الإستراتيجيتان الرئيستان البديلتان المتاحتان للقوى العظمى المهدَدة، وأن القوى العظمى تختار دائما أن تفرض التوازن على الخصوم الخطرين[٢]. لكنني أختلف مع هذا الرأي، لأن الانحياز للطرف الأقوى، كما تأكد قبل قليل، ليس خيارا مثمرا في العالم الواقعي، لأن الدولة التي تمارسه حين تحقق مزيدا من القوة المطلقة، تحقق الدولة المعتدية زيادة أكبر منها. والاختيار الفعلي في العالم الواقعي يكون بين فرض التوازن وتمرير المسئولية إلى الآخرين، وتفضل الدول المهدَدة الإستراتيجية الثانية على الأولى قدر الإمكان[٣].

وفي النهاية سأربط بين نظريتي والحجة الواقعية المعروفة القائلة بأن محاكاة immitation الممارسات الناجحة للقوى العظمى المنافسة تمثل إحدى النتائج المهمة للتنافس الأمني. ومع أنني أقر بصحة الفكرة الأساسية في هذه الحجة، إلا أنني أدفع بأنها تعرِّف المحاكاة على نحو ضيق، حيث تركز على محاكاة السلوك الدفاعي، وليس الهجومي. فضلا عن أن القوى العظمى تُعنى أيضا بالإبداع innovation الذي يعني ابتكار طرق ذكية لزيادة القوة على حساب الدول المنافسة. سيبحث هذا الفصل عديدا من الإستراتيجيات التي تستخدمها الدول، لكنه سيركز بالدرجة الأولى على

إستراتيجيات ثلاث، هي الحرب وفرض التوازن وتمرير المسئولية إلى الآخرين، والأولى هي الإستراتيجية الرئيسة لزيادة القوة، والأخريان هما الإستراتيجيتان الرئيستان للحفاظ على توازن القوة. وسيعرض الفصل الثامن شرحا للطرق التي تختار من خلالها الدول المهدَدة بين فرض التوازن وتمرير المسئولية إلى الآخرين، وسيشرح الفصل التاسع الحالات التي يرجح أن تلجأ فيها الدول إلى اختيار الحرب.

الأهداف الإجرائية للدولة

أكدتُ فيما سبق أن القوى العظمى تسعى إلى تعظيم نصيبها من القوة العالمية، لكن ثمة ما يجب أن يقال حول ما يستتبعه ذلك السلوك. سيبحث هذا القسم الأهداف المختلفة التي تسعى الدول وراءها والإستراتيجيات التي تستخدمها لاقتناص مزيد من القوة النسبية.

الهيمنة الإقليمية

تركز القوى العظمى على إنجاز أربعة أهداف أساسية. أولا، تريد هذه القوى أن تحقق الهيمنة الإقليمية. ورغم أن الدولة تزيد أمنها إذا هيمنت على العالم كاملا، إلا أن الهيمنة العالمية ليست ممكنة، إلا في الحالة غير المحتملة التي تحقق الدولة فيها تفوقا نوويا على منافسيها. والعامل الرئيس الذي يحدّ من قدرة الدولة في هذا المجال، كما ورد في الفصل السابق، هو صعوبة إظهار القوة عبر المساحات المائية الواسعة التي تجعل من المستحيل على أية قوة عظمى أن تحتل مناطق تفصلها عنها محيطات أو أن تسيطر عليها. صحيح أن الدولة المهيمنة الإقليمية تمتلك بالتأكيد قبضة عسكرية قوية، لكن شن هجمات برمائية عبر المحيطات على أراض تسيطر عليها وتدافع عنها قوى عظمى أخرى لن يكون أكثر من عمل انتحاري. ليس غريبا- إذن- أن الولايات المتحدة، وهي الدولة المهيمنة الإقليمية الوحيدة في التاريخ الحديث، لم تفكر أبدا في

غزو أوروبا أو شمال شرق آسيا. ومع ذلك يمكن للقوى العظمى أن تحتل منطقة مجاورة تستطيع أن تصل إليها برا، لكنها مع ذلك تعجز عن إنجاز الهيمنة العالمية.

والقوى العظمى فضلا عن سعيها للسيطرة على منطقتها، تصارع أيضا لمنع المنافسين في المناطق الأخرى من تحقيق الهيمنة في مناطقهم. فالدولة المهيمنة الإقليمية تخشى من أن يقوض أحد المنافسين هيمنتها بزعزعة توازن القوة في منطقتها. ولذلك تفضل الدول المهيمنة الإقليمية أن تكون هناك قوتان عظميان أو أكثر في كل منطقة رئيسة أخرى من العالم، لأن أولئك الجيران يحتمل أن يقضوا أغلب وقتهم في التنافس فيما بينهم، بما لا يترك لهم فرصا لتهديد الدولة المهيمنة البعيدة.

أما الطرق التي تستخدمها الدولة المهيمنة الإقليمية لمنع القوى العظمى الأخرى من الهيمنة على المناطق البعيدة فتعتمد على توازن القوة في تلك المناطق. فإذا كانت القوة موزعة بالتساوي بين الدول الكبرى، فلن يكون ثمة دولة مهيمنة كامنة بينهم، وهنا تستطيع الدولة المهيمنة البعيدة أن تبقى في أمان خارج النزاعات في تلك المناطق، لأنه لا توجد دولة قوية بما يكفي لغزو كل الدول الأخرى. لكن حتى لو ظهرت دولة مهيمنة كامنة في المشهد في منطقة أخرى، فإن التفضيل الأول للدولة المهيمنة البعيدة هو أن تبقى بعيدا وتسمح للقوى العظمى الإقليمية بكبح التهديد. وهذا شكل مثالي لتطبيق إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين، تفضله الدول، كما سيرد لاحقا، على فرض التوازن، حين تواجه خصما خطرا. وفي حال عجز القوى العظمى الإقليمية عن احتواء التهديد، يمكن للدولة المهيمنة البعيدة حينها أن تتحرك لفرض التوازن. ورغم أن الاحتواء هو الهدف الرئيس للدولة المهيمنة البعيدة، فقد تبحث أيضا عن فرص لتقويض التهديد وإعادة تأسيس توازن قوة تقريبي في المنطقة، حتى تتمكن من العودة

إلى الوطن. فالدول المهيمنة الإقليمية تعمل في المناطق الأخرى كفارض توازن من وراء البحار offshore balancers، رغم أنها تفضل أن يكون ذلك هو الملاذ الأخير.

قد يتساءل أحدهم: ولماذا تهتم دولة تهيمن على منطقتها بظهور دولة مهيمنة في منطقة أخرى، خاصة إذا كان يفصلهما محيط، إذ من شبه المستحيل أن تحاول إحداهما أن تخترق المحيط إلى الأخرى. على سبيل المثال، حتى لو ربحت ألمانيا النازية الحرب العالمية الثانية في أوروبا، فما كان يمكن لأدولف هتلر أن يشن هجوما برمائيا عبر المحيط الأطلنطي على الولايات المتحدة. ولا تستطيع الصين، إذا أصبحت يوما ما دولة مهيمنة آسيوية، أن تخترق المحيط الهادي لتحتل الأراضي الأمريكية.

بيد أن الدول المهيمنة المتنافسة التي تفصل بينها محيطات تستطيع، مع ذلك، أن تهدد إحداها الأخرى من خلال العمل على زعزعة توازن القوة في منطقة الأخرى. وتحديدا قد تواجه الدولة المهيمنة الإقليمية في يوم ما تحديا إقليميا من دولة صاعدة تستطيع بالتأكيد أن تتحالف مع دولة مهيمنة بعيدة لحماية نفسها من هجوم الدولة المهيمنة المجاورة. وفي الوقت نفسه قد يكون لدى الدولة المهيمنة البعيدة أسباب تحضها على التعاون مع الدولة الصاعدة. تذكر أن ثمة أسبابا كثيرة ممكنة تدفع إحدى الدول لمحاولة استغلال الأخرى. في أمثال هذه الحالات لن تؤثر القوة المانعة للمياه على قدرة الدولة المهيمنة البعيدة على إظهار القوة، لأنها لن تكون مضطرة لشن هجوم برمائي عبر البحر، بل تستطيع بدلا من ذلك أن تنقل القوات والمؤن عبر المياه إلى أراضي حليفها الواقع في الفناء الخلفي للدولة المهيمنة المنافسة. ونقل القوات بحرا أسهل كثيرا في إنجازه من غزو قوة عظمى منافسة من البحر، رغم أن الدولة المهيمنة البعيدة تظل في حاجة للقدرة على حرية الحركة عبر المحيط.

لتوضيح هذا المنطق انظر المثال الافتراضي التالي. لو ربحت ألمانيا الحرب العالمية الثانية في أوروبا ونما اقتصاد المكسيك وسكانها بسرعة في الخمسينات، ربما سعت المكسيك إلى التحالف مع ألمانيا، وربما دعت ألمانيا حتى لوضع قوات في المكسيك. والطريقة المثلى التي تستطيع الولايات المتحدة من خلالها أن تمنع سيناريو من هذا النوع هي أن تضمن أن تظل ميزتها في القوة على المكسيك كبيرة وأن تتورط ألمانيا أو أية قوة عظمى منافسة أخرى في تنافس أمني إقليمي، بحيث لا تكون في وضع يسمح لها بالتدخل في نصف الكرة الأرضية الغربي. وبالطبع لو كانت ألمانيا دولة مهيمنة في أوروبا، ستفعل كل ما بوسعها لإنهاء هيمنة الولايات المتحدة على نصف الكرة الأرضية الغربي، ولهذا السبب يحتمل أن تتحالف ألمانيا مع المكسيك ضد الولايات المتحدة في المقام الأول.

تبيِّن الأدلة المستمدة من العالم الواقعي أهمية أن تحقق الدولة المهيمنة في منطقتها، جنبا إلى جنب مع ضمان أن يتورط المنافسون في المناطق البعيدة في تنافس أمني. على سبيل المثال وضعت فرنسا قوات في المكسيك في أثناء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥) رغم رفض الولايات المتحدة. لكن الجيش الأمريكي لم يكن في حال تسمح له بتحدي الانتشار الفرنسي، لأنه كان متورطا في حرب كبرى مع الولايات الانفصالية. لكن بعد حسم الحرب مباشرة، أجبرت الولايات المتحدة فرنسا على إبعاد قواتها عن المكسيك. وبعدها بقليل، في أوائل عام ١٨٦٦، هددت النمسا بإرسال قوات إلى المكسيك، لكن منعها عن ذلك تورطها في أزمة خطيرة مع بروسيا أدت إلى حرب كبرى بينهما في صيف عام ١٨٦٦[٤].

تسعى القوى العظمى كافة لأن تكون دولة مهيمنة إقليمية، لكن قليلا منها فقط يبلغ هذه القمة العالية. وكما ذكرنا قبل ذلك، تعد الولايات المتحدة القوة العظمى

الوحيدة التي هيمنت على منطقتها في التاريخ الحديث. ثمة سببان يجعلان من الدولة المهيمنة الإقليمية عملة نادرة. أولهما أن دولا قليلة جدا تمتلك الموارد اللازمة لتحقيق الهيمنة. فالدولة لكي تتأهل لمكانة الدولة المهيمنة الكامنة لا بد أن تكون أغنى كثيرا من منافسيها الإقليميين وأن تمتلك أقوى جيش في المنطقة. وعلى مدى القرنين الماضيين لم تتوفر هذه المعايير إلا في دول قليلة جدا، هي فرنسا النابليونية وألمانيا الفيلهلمية وألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب الباردة والولايات المتحدة. وحتى إذا كانت الدولة تمتلك الموارد اللازمة لكي تكون دولة مهيمنة كامنة، فإن القوى العظمى الأخرى في النظام ستسعى إلى منعها من التحول فعليا إلى دولة مهيمنة إقليمية. والقوى العظمى الأوروبية المذكورة، على سبيل المثال، لم يتمكن أي منها من هزيمة منافسيها جميعا وتحقيق الهيمنة الإقليمية.

الثروة الكبرى

ثانيا، تسعى القوى العظمى إلى تعظيم النصيب الذي تسيطر عليه من ثروة العالم. تهتم الدول بالثروة النسبية؛ لأن القوة الاقتصادية هي أساس القوة العسكرية. يعني ذلك من الناحية العملية أن القوى العظمى تركز بشدة على امتلاك اقتصاد قوي وديناميّ، ليس لأنه يحسِّن الرفاه العام وحسب، بل أيضا لأنه طريق موثوق لزيادة الميزة العسكرية على المنافسين. وفي ذلك ذهب ماكس فيبر إلى أن "بقاء الدولة والنمو الاقتصادي وجهان لعملة واحدة"[٥]. فالوضعية المثالية لأية دولة هي أن تحقق نموا اقتصاديا قويا، فيما تنمو اقتصادات منافسيها ببطء، أو لا تنمو على الإطلاق.

لذلك تنظر القوى العظمى غالبا إلى الدول الغنية جدا أو الدول التي تسير في ذلك الاتجاه على أنها تشكل تهديدا، بغض النظر عما إذا كانت تمتلك قدرة عسكرية هائلة أم لا. فالثروة يمكن أن تتحول بسهولة إلى قوة عسكرية. ومثالنا على ذلك هو ألمانيا الفيلهلمية في أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العشرين. فمجرد امتلاك ألمانيا

لعدد سكان كبير واقتصاد دينامي كان مبررا كافيا لإخافة القوى العظمى الأخرى في أوروبا، رغم أن السلوك الألماني كان هو الآخر يثير المخاوف[٦]. وتوجد اليوم مخاوف مشابهة من الصين التي تمتلك عدد سكان ضخما واقتصادا يجتاز تحديثا سريعا. وفي المقابل لا تخشى القوى العظمى من الدول التي تقف دون فئة الدول الغنية. فخوف الولايات المتحدة من روسيا، مثلا، أقل من خوفها من الاتحاد السوفيتي السابق، وذلك جزئيا لأن روسيا لا تسيطر على الجزء الكبير من الثروة العالمية الذي كان الاتحاد السوفيتي في عنفوانه يسيطر عليه، ولا تستطيع روسيا أن تبني جيشا في قوة سلفها السوفيتي. وإذا تعثر اقتصاد الصين ولم يتعافَ، فسوف تنحسر المخاوف من الصين بدرجة كبيرة.

تحرص القوى العظمى أيضا على منع القوى العظمى المنافسة من السيطرة على مناطق العالم المنتجة للثروة التي تتجسد في العصر الحديث عادة في المناطق التي تقع فيها الدول الصناعية الرائدة، وتتجسد أحيانا في دول أقل تقدما تمتلك موارد أولية مهمة جدا. وتحاول القوى العظمى أحيانا أن تسيطر على تلك المناطق، لكنها على أقل تقدير تحاول أن تضمن ألا يخضع أي منها لسيطرة قوة عظمى منافسة. أما المناطق التي لا تحتوي ثروة كبيرة فلا تهم القوى العظمى كثيرا[٧].

ولذلك ركز المخططون الإستراتيجيون الأمريكيون انتباههم في أثناء الحرب الباردة، على سبيل المثال، على ثلاث مناطق خارج نصف الكرة الأرضية الغربي، هي أوروبا وشمال شرق آسيا والخليج العربي[٨]. وأصرت الولايات المتحدة على ألا تترك الاتحاد السوفيتي يسيطر على أي من تلك المناطق. كان الدفاع عن أوروبا الغربية الأولوية الإستراتيجية الأولى لأمريكا؛ لأنها كانت منطقة غنية تخضع لتهديد مباشر من الجيش السوفيتي، وكان من شأن السيطرة السوفيتية على القارة الأوروبية أن يغيّر

توازن القوة بحدة في غير صالح الولايات المتحدة. وكان شمال شرق آسيا منطقة مهمة إستراتيجيا ؛ لأن اليابان من أغنى دول العالم وكانت تواجه تهديدا سوفيتيا، وإن كان أقل من التهديد المفروض على أوروبا الغربية. واهتمت الولايات المتحدة بالخليج العربي بالدرجة الأولى بسبب النفط الذي يشكل الوقود لاقتصادات آسيا وأوروبا. ولذلك كان الجيش الأمريكي مصمما بقوة على القتال في هذه المناطق الثلاث. وفي المقابل لم تهتم الولايات المتحدة بأفريقيا أو بقية الشرق الأوسط أو جنوب شرق آسيا أو شبه قارة جنوب آسيا لعدم وجود قوة كامنة في تلك المناطق.

القوة البرية المتفوقة

ثالثا، تحرص القوى العظمى على الهيمنة على توازن القوة البرية، لأنها الطريقة المثلى لتعظيم نصيبها من القوة العسكرية. يعني ذلك في الممارسة أن تبني الدول جيوشا قوية فضلا عن قوات جوية وبحرية لدعم تلك القوات البرية. لكن القوى العظمى لا تنفق كل ميزانياتها الدفاعية على القوات البرية، بل تخصص موارد كبيرة، كما سيرد بعد قليل، لامتلاك الأسلحة النووية، وأحيانا امتلاك قوات بحرية مستقلة وقوات جوية إستراتيجية. لكن نظرا لأن القوات البرية هي الشكل المهيمن للقوة العسكرية، تتطلع الدول لامتلاك أقوى الجيوش في منطقتها من العالم.

التفوق النووي

رابعا، تسعى القوى العظمى لتحقيق التفوق النووي على منافسيها. والعالم المثالي بالنسبة للقوة العظمى هو ذلك الذي تكون هي فيه الدولة الوحيدة التي تمتلك ترسانة نووية، ما يعطيها القدرة على تدمير منافسيها بلا خوف من الانتقام. وتلك الميزة العسكرية الضخمة تجعل من تلك الدولة النووية الدولة المهيمنة عالميا، وفي هذه الحالة تكون مناقشتي السابقة للهيمنة الإقليمية غير ذات قيمة، وتتراجع أهمية توازن القوات البرية. لكن يصعب على أية دولة إنجاز التفوق النووي، ناهيك عن الحفاظ

عليه، لأن الدول المنافسة ستفعل كل ما في وسعها لتطوير قوة انتقامية نووية. وهنا تجد القوى العظمى نفسها، كما تأكد في الفصل الرابع، تتعايش مع قوى نووية تمتلك القدرة على التدمير المؤكد لأعدائها، أي عالم التدمير المتبادل المؤكد.

لا يرى بعض الدارسين، بخاصة الواقعيون الدفاعيون، مبررا واقعيا لسعي الدول النووية وراء التفوق النووي في عالم التدمير المتبادل المؤكد[٩]. ويرون على وجه التحديد أن الدول يجب ألا تصنع أسلحة مضادة، أي تلك الأسلحة التي تستطيع أن تضرب الترسانة النووية للطرف الآخر، وألا تبني نظما دفاعية تستطيع أن تسقط الرؤوس الحربية النووية القادمة من الخصم، لأن جوهر عالم التدمير المتبادل المؤكد يكمن في أنه لا يمكن لدولة أن تضمن أن تدمر كل الأسلحة النووية لمنافسها وتبقيه بذلك عرضة للتدمير النووي. والأوجه من ذلك، كما تذهب تلك الحجة، هو أن تكون كل دولة عرضة لأسلحة الطرف الآخر النووية. وهناك سببان يسندان الزعم بأن الدول النووية يجب ألا تسعى وراء التفوق النووي. أولا، يشكل التدمير المتبادل المؤكد قوة لدعم الاستقرار، ولذلك فلا معنى لتقويضه، فضلا عن أنه من شبه المستحيل أن تكتسب الدولة ميزة عسكرية حقيقية ببناء أسلحة ودفاعات مضادة. فأيا كان تعقد تلك النظم، سيكون من شبه المستحيل أن تخوض الدولة حربا نووية وتربحها، لأن الأسلحة النووية مدمرة جدا لدرجة أن الطرفين سيبادان في النزاع. وبالتالي يكون التفكير في اكتساب ميزة عسكرية على المستوى النووي ضربا من الوهم.

لكن من غير المرجح أن تقنع القوى العظمى بالعيش في عالم التدمير المتبادل المؤكد، وإنما ستبحث عن طرق لتحقيق التفوق على خصومها النوويين. فرغم أن التدمير المتبادل المؤكد يضعف بلا شك احتمالات الحرب بين القوى العظمى، إلا أن الدولة تكون أكثر أمنا إذا حققت التفوق النووي. فالقوى العظمى التي تعيش في عالم

التدمير المتبادل المؤكد لا تزال تنافسها قوى عظمى تقلق منها، ولا تزال عرضة للهجوم النووي، وإن كان غير مرجح. أما القوة العظمى التي تحقق التفوق النووي، فإنها تصبح دولة مهيمنة ليس أمامها منافسون رئيسيون تخشاهم. والأهم من ذلك أنها لا تواجه تهديد الهجوم النووي. ولذلك يهيمن على الدول دافع قوي لأن تكون دولة مهيمنة نووية. لكن هذا المنطق لا ينفي أن التفوق النووي هدف صعب جدا في تحقيقه. ومع ذلك ستظل الدول تبحث عن الميزة النووية بسبب الفوائد الضخمة التي يمكن أن تترتب عليها. وتحديدا ستزيد الدول قدرتها المضادة وتحاول تطوير دفاعات فعالة على أمل أن تحقق التفوق النووي.

وإجمالا تسعى القوى العظمى وراء أربعة أهداف رئيسة: (١) أن تكون الدولة المهيمنة الإقليمية الوحيدة في العالم، (٢) أن تسيطر على أكبر نسبة ممكنة من ثروة العالم، (٣) أن تهيمن على توازن القوة البرية في منطقتها، (٤) أن تحقق تفوقا نوويا. سنتحول فيما يلي عن الأهداف إلى الإستراتيجيات، بادئين بالإستراتيجيات التي تستخدمها الدول لزيادة قوتها النسبية.

إستراتيجيات زيادة القوة

الحرب

الحرب هي الإستراتيجية الأكثر خلافية التي تستطيع القوى العظمى أن تستخدمها لزيادة نصيبها من القوة العالمية. والحرب لا تتضمن الموت والدمار، وأحيانا على نطاق واسع وحسب، بل أصبح من الشائع في القرن العشرين الدفع بأن الغزو لا يجزي، وأن الحرب بالتالي عمل غير ذي جدوى. ولعل العمل الأكثر شهرة الذي دافع عن هذه الفكرة هو كتاب نورمان أنجيل Norman Angell المعنون "الوهم الكبير" The Great Illusion الذي نشر قبل أعوام قليلة من اندلاع الحرب العالمية الأولى[١٠].

ويتواتر هذا الموضوع الأساسي أيضا في كتابات كثير من دارسي السياسة الدولية المعاصرين. لكن هذه الحجة خاطئة، ذلك لأن الغزو يستطيع أن يحسِّن مكانة الدولة من حيث القوة.

يتخذ الادعاء بأن الحرب قضية خاسرة أربعة أشكال أساسية. فيقترح البعض أن المعتدين يكونون هم الخاسرين دائما. وقد تناولتُ هذا الادعاء في الفصل الثاني، وذكرتُ أن الدول التي بدأت الحروب في الماضي ربحت ٦٠٪ منها تقريبا. ويزعم آخرون أن الأسلحة النووية تجعل من المستحيل أن تحارب إحدى القوى العظمى الأخرى بسبب خطر الإبادة المتبادلة. وقد تعاملتُ مع هذه القضية في الفصل الرابع، ودفعتُ بأن الأسلحة النووية تقلل احتمال حروب القوى العظمى، لكنها لا تلغيه تماما. وبالتأكيد لم تتصرف القوى العظمى في العصر النووي كما لو كانت الحرب مع قوة كبرى أخرى أمرا مستبعدا.

يفترض المنظوران الآخران أنه يمكن الفوز بالحروب، لكن الغزو الناجح يؤدي إلى انتصارات باهظة الثمن. ويركز هذان المنظوران، على التوالي، على تكاليف الحرب وعلى فوائدها. وهذان المفهومان مرتبطان في حقيقة الأمر، لأن الدول التي تفكر في العدوان تزن دائما التكاليف المتوقعة في مقابل الفوائد المتوقعة.

تنص حجة التكاليف التي لاقت اهتماما وافيا في الثمانينات على أن الغزو لا يجزي لأنه يؤدي إلى بناء إمبراطوريات، وثمن الحفاظ على الإمبراطورية يتعاظم في النهاية بحيث يضر بالنمو الاقتصادي للدولة. وتؤدي مستويات الإنفاق العسكري العالية إلى تقويض المكانة الاقتصادية النسبية للدولة بمرور الوقت، وفي النهاية تؤدي إلى تآكل مكانتها في توازن القوة. ولذلك يفضل أن تراكِم القوى العظمى الثروة بدلا من غزو الأراضي الأجنبية[١١].

وتذهب حجة الفوائد إلى أن النصر العسكري لا يجزي؛ لأن الفاتحين لا يستطيعون استغلال الاقتصادات الصناعية الحديثة بغرض الكسب، خاصة تلك المبنية على تقنيات المعلومات[١٢]. ويرجع أصل المشكلة التي يواجهها الفاتحون إلى أن النزعة القومية تحول دون إخضاع شعوب الدول المهزومة وتوجيهها. قد يجرب المنتصر القمع، لكن ذلك يمكن أن يؤثر عكسيا، فيولد مقاومة شعبية هائلة، فضلا عن أن القمع غير عملي في عصر المعلومات، لأن اقتصادات المعرفة تعتمد على الانفتاح. ولذلك فإن الغازي إذا مارس القمع، فإنه يقتل الإوزة التي تفقس البيض الذهبي، وإذا لم يقمع، ستنتشر أفكار هدامة داخل الدولة المهزومة وتثير التمرد[١٣].

لا شك في أن القوى العظمى تواجه أحيانا ظروفا تكون التكاليف الممكنة للغزو فيها كبيرة والفوائد المتوقعة صغيرة. ولا يعقل في تلك الحالات أن تشن القوى العظمى حربا. لكن الادعاء العام بأن الغزو يفلس المعتدي دائما وأنه لا يقدم أية فوائد مادية لا يصمد أمام الفحص الدقيق.

ثمة أمثلة كثيرة لدول توسعت بحد السيف ولم تدمر اقتصاداتها في أثناء ذلك. والولايات المتحدة في النصف الأول من القرن التاسع عشر وبروسيا بين عامي ١٨٦٢ و١٨٧٠ مثالان واضحان لتلك النقطة، حيث عاد العدوان عليهما بفوائد اقتصادية. وعلاوة على ذلك لا توجد أدلة علمية كافية تدعم الادعاء بأن مستويات الإنفاق العسكري العالية تلحق بالضرورة أضرارا باقتصاد القوى العظمى[١٤]. على سبيل المثال أنفقت الولايات المتحدة مبالغ ضخمة على الدفاع منذ عام ١٩٤٠، ولا يزال اقتصادها موضع حسد العالم اليوم. والمملكة المتحدة كانت تمتلك إمبراطورية مترامية الأطراف، وخسر اقتصادها في النهاية ميزته التنافسية، لكن الاقتصاديين لا يلقون تبعة تراجعها الاقتصادي على مستويات الإنفاق العسكري العالية. فقد كانت المملكة

المتحدة تاريخيا تنفق على الدفاع أقل كثيرا من القوى العظمى المنافسة[١٥]. ولعل الحالة التي تؤكد على أفضل نحو الادعاء بأن الميزانية العسكرية الكبيرة تدمر اقتصاد الدولة هي انهيار الاتحاد السوفيتي في أواخر الثمانينات. لكن الدارسين لم يتوصلوا إلى إجماع حول أسباب انهيار الاقتصاد السوفيتي، وثمة مبرر وجيه للاعتقاد بأن انهياره نتج عن مشكلات بنيوية عميقة في الاقتصاد وليس الإنفاق العسكري[١٦].

ويتمثل الرد على حجة الفوائد في أن الغزاة يمكن أن يستغلوا اقتصاد الدولة المهزومة لتقوية اقتصادهم، حتى في عصر المعلومات. ويمكن انتزاع الثروة من الدولة المحتلة بفرض الضرائب أو مصادرة الناتج الصناعي أو حتى مصادرة المنشآت الصناعية. ويوضح بيتر ليبرمان Peter Liberman في كتابه المهم حول الموضوع أن التحديث، على خلاف رؤى أنجيل وآخرين، يجعل المجتمعات الصناعية غنية ويجعلها بالتالي أهدافا مربحة، فضلا عن أنه يجعل الإكراه والقمع أسهل وليس أصعب من جانب المحتل[١٧]. ويشير ليبرمان مثلا إلى أن تقنيات المعلومات رغم ما تتمتع به من "إمكانية هدامة" تتضمن أيضا بعدا "أورويليا"(١) يسهّل القمع من عدة نواحٍ. ويقول إن "الغزاة الإكراهيين والقمعيين يستطيعون أن يفرضوا على المجتمعات الحديثة المهزومة أن تدفع جزءا كبيرا من فائضها الاقتصادي كجزية"[١٨].

ومن الأمثلة على ذلك أن ألمانيا تمكنت في الحرب العالمية الثانية "من خلال التحويلات المالية وحدها ... أن تحشد متوسطا سنويا قدره ٣٠٪ من الدخل القومي الفرنسي، و٤٢-٤٤٪ من الدخل القومي الهولندي والبلجيكي والنرويجي بمستويات ما قبل الحرب، وما لا يقل عن ٢٥٪ من الدخل القومي التشيكي بمستوى ما قبل

---

(١) نسبة إلى الروائي والصحفي الإنجليزي جورج أورويل (٢٥ يونيو ١٩٠٣- ٢١ يناير ١٩٥٠) الذي أبرز في أعماله، خاصة رواية "١٩٨٤"، اعتماد النظم الشمولية في البقاء على القمع والإكراه والدعاية وتزييف الوعي، واستخدامها لوسائط الإعلام والاتصال في تحقيق ذلك [المترجم].

الحرب"[١٩]. وانتزعت ألمانيا أيضا موارد اقتصادية كبيرة من الاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب العالمية الثانية. وردّ السوفييت الجميل لها في الأعوام الأولى من الحرب الباردة باستغلال اقتصاد ألمانيا الشرقية[٢٠]. لكن الغزو لا يخلو من التكاليف على الغزاة، وفي بعض الحالات تكون تكاليف استغلال اقتصاد دولة أخرى أعلى من الفوائد الناتجة عن ذلك. ومع ذلك يجلب الغزو أحيانا فوائد اقتصادية ضخمة.

ويمكن أيضا أن يزيد الفاتحون قوتهم بمصادرة موارد طبيعية كالنفط والمواد الغذائية. على سبيل المثال، تستطيع أية قوة عظمى تغزو المملكة العربية السعودية بالتأكيد أن تجني فوائد اقتصادية كبيرة بالسيطرة على النفط السعودي. ولهذا السبب شكلت الولايات المتحدة قوة الانتشار السريع في أواخر السبعينات، خوفا من أن يغزو الاتحاد السوفيتي إيران ويستولي على منطقة خوزستان الغنية بالنفط، بما يزيد قوة السوفييت[٢١]. علاوة على أن السوفييت حين يكونون في إيران، يستطيعون أن يهددوا المملكة العربية السعودية والدول الأخرى الغنية بالنفط. وفي الحربين العالميتين أصرت ألمانيا على السيطرة على الحبوب والمواد الغذائية الأخرى التي تنتج في الاتحاد السوفيتي لكي تتمكن من إطعام شعبها بطريقة رخيصة وسهلة[٢٢]. وكان الألمان يطمعون أيضا في النفط والموارد السوفيتية الأخرى.

لكن حتى إذا رفض المرء فكرة أن الغزو يحقق فوائد اقتصادية، توجد ثلاث طرق أخرى تمكّن المعتدي المنتصر من تغيير توازن القوة لصالحه. فيمكن للفاتح أن يستخدم جزءا من سكان الدولة المقهورة في جيشه أو في العمل الإجباري في وطنه. من ذلك مثلا أن آلة نابليون العسكرية كانت تستخدم قوة بشرية جُمِعت من الدول المهزومة[٢٣]. حتى أن فرنسا حين هاجمت روسيا في صيف ١٨١٢ كان حوالي نصف القوة الغازية- التي بلغت ٦٧٤٠٠٠ جندي- من غير الفرنسيين[٢٤]. كما استخدمت ألمانيا النازية جنودا من

الدول المحتلة في جيشها. من ذلك مثلا أن أيا من "فرق النخبة الثماني والثلاثين التي حاربت في عام ١٩٤٥ لم تكن تتكون كليا من جنود ألمان، وكانت تسع عشرة فرقة تتكون بالدرجة الأولى من جنود أجانب"[٢٥]. كما استغل الرايخ الثالث العمل الإجباري لصالحه، لدرجة أن حوالي ٧.٦ مليون عامل مدني وأسير حرب أجنبي كانوا يستخدمون في ألمانيا بحلول شهر أغسطس ١٩٤٤، أي حوالي ربع القوة العاملة الألمانية الإجمالية[٢٦].

ويجزي الغزو أحيانا بفضل سيطرة المنتصر على أراض مهمة إستراتيجيا. وتحديدا تستطيع الدول أن توفر منطقة عازلة تساعد في حمايتها من هجوم دولة أخرى أو أن تستخدمها لشن هجوم على دولة منافسة. على سبيل المثال، اهتمت فرنسا كثيرا بضم إقليم راينلاند قبل هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وبعدها[٢٧]. كما تحسن موقف إسرائيل الإستراتيجي بالتأكيد في يونيو ١٩٦٧ بامتلاك شبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان والضفة الغربية في حرب الأيام الستة. وشن الاتحاد السوفيتي حربا على فنلندا في شتاء عام ١٩٣٩-١٩٤٠ للسيطرة على إقليم من شأنه أن يساعد الجيش الأحمر في إحباط الغزو النازي[٢٨]. والفيرماخت، في المقابل، غزا جزءا من بولندا في سبتمبر ١٩٣٩ واستخدمه كمنصة انطلاق لغزوه للاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١.

وأخيرا، يمكن للحرب أن تغير توازن القوة لصالح المنتصر بإخراج الدولة المغلوبة من مصاف القوى العظمى. وتستطيع الدول الغازية أن تحقق هذا الهدف بطرق مختلفة. فقد تدمر الخصم المهزوم بقتل معظم شعبه، وبالتالي محوه تماما من النظام الدولي. ومع أن الدول نادرا ما تلجأ إلى هذا الخيار المتطرف، توجد أدلة لهذا النوع من السلوك تجعل الدول تفكر فيه. فقد أباد الرومان قرطاج، وثمة ما يبرر الاعتقاد بأن هتلر خطط لإبادة بولندا والاتحاد السوفيتي من خريطة أوروبا[٢٩]. ودمرت أسبانيا إمبراطوريتي

الأزتك والإنكا في أمريكا الوسطى والجنوبية، وفي أثناء الحرب الباردة كان كل من القوتين العظميين تخشى أن تستخدم الأخرى أسلحتها النووية لشن "ضربة أولى ناجحة" تبيدها تماما. ويخشى الإسرائيليون كثيرا من أن الدول العربية إذا ألحقت بإسرائيل هزيمة فاصلة، فإنهم سيفرضون عليها السلام القرطاجي(٢)[٣٠].

يؤدي الغزو، عوضا عن ذلك، إلى ضم الدولة المهزومة. من أمثلة ذلك أن النمسا وبروسيا وروسيا تقاسمت بولندا أربع مرات في القرون الثلاثة الماضية[٣١]. وقد يفكر المنتصر أيضا في نزع سلاح الدولة المهزومة وتحييدها. وقد استخدم الحلفاء هذه الإستراتيجية مع ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، وفي أول أعوام الحرب الباردة فكر ستالين في خلق ألمانيا موحدة، لكن ضعيفة عسكريا[٣٢]. واقترحت "خطة مورجنثاو" الشهيرة أن تكون ألمانيا ما بعد هتلر غير صناعية وأن تقسم إلى دولتين زراعيتين بالدرجة الأولى، حتى لا تتمكن من بناء قوات عسكرية قوية[٣٣]. وأخيرا يمكن للدول الغازية أن تقسم القوة العظمى المهزومة إلى دولتين أصغر أو أكثر، وهذا هو ما فعلته ألمانيا في الاتحاد السوفيتي في ربيع ١٩١٨ بمعاهدة بريست-ليتوفسك Brest-Litovsk وما فعلته المملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مع ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.

---

(٢) كانت قرطاج إمبراطورية تجارية كبيرة في شرق وغرب البحر المتوسط منذ القرن الثامن قبل الميلاد، وكان منافسوها الأساسيون هم المدن اليونانية المستقلة مثل سرقوسة وميسينا، ثم الإمبراطورية الرومانية بداية من القرن الرابع قبل الميلاد، ودخلت في حروب كثيرة مع هؤلاء المنافسين، وضمت في بعض المراحل أجزاء كبيرة من شبه جزيرة أيبيريا والجزر الإيطالية والمدن اليونانية. لكن في النهاية تمكّنت روما في القرن الثاني قبل الميلاد من إلحاق هزيمة ساحقة بقرطاج بعد حصار طويل، واحتلت المدينة وأحرقتها بالكامل ودمرت كل شيء فيها وقتلت المدنيين وباعتهم عبيدا، وإجمالا أبادت إمبراطورية قرطاج من الوجود. وهذا هو السلام القرطاجي، بمعنى الإبادة الكاملة للخصم (المترجم).

الابتزاز

تستطيع الدولة أن تكتسب قوة على حساب منافسها بدون الدخول في حرب، وذلك بالتهديد باستخدام القوة العسكرية ضده، على أمل أن يؤدي التهديد والتخويف الإكراهيين، وليس الاستخدام الفعلي للقوة، إلى النتيجة المطلوبة[٣٤]. وإذا نجح هذا الابتزاز blackmail، فإنه يكون مفضلا كثيرا على الحرب، لأن الابتزاز ينجز أهدافه بدون تكاليف دموية. لكن من غير المحتمل أن ينتج الابتزاز تغييرات ملحوظة في توازن القوة، وذلك بالدرجة الأولى لأن التهديدات وحدها لا تكفي عادة لإرغام القوى العظمى على تقديم تنازلات كبيرة لقوى عظمى منافسة. فالقوى العظمى – بالتعريف– تمتلك إحداها قوة عسكرية هائلة بالنسبة إلى الأخرى، ولذلك لا يحتمل أن تذعن للتهديدات بدون حرب. ولذلك أيضا يكون الابتزاز ناجحا عادة مع القوى الصغرى التي لا تسندها قوة عظمى.

لكن ثمة حالات ابتزاز ناجحة ضد قوى عظمى. على سبيل المثال حاولت ألمانيا في العقد السابق على الحرب العالمية الأولى أن تخيف منافسيها الأوروبيين وتكرههم في أربع مناسبات، ونجحت في واحدة منها[٣٥]. فقد بدأت ألمانيا مواجهات دبلوماسية مع فرنسا والمملكة المتحدة حول المغرب في عام ١٩٠٥ ثم في عام ١٩١١. ورغم أن ألمانيا كانت أقوى كثيرا من المملكة المتحدة وفرنسا منفردتين، وربما مجمعتين أيضا، فقد كانت الهزيمة الدبلوماسية هي مآلها في الحالتين. وفي الحالتين الأخريين حاولت ألمانيا أن تبتز روسيا بالحصول منها على تنازلات في منطقة البلقان. ففي عام ١٩٠٩ ضمت النمسا البوسنة بدون تحريض من ألمانيا، وحين احتجت روسيا استخدمت ألمانيا التهديد بالحرب لإجبار روسيا على قبول الإجراء النمساوي. نجح الابتزاز في هذه الحالة؛ لأن الجيش الروسي لم يكن قد تعافى بعد من هزيمته القاصمة في الحرب الروسية–اليابانية (١٩٠٤–١٩٠٥)، وبالتالي لم يكن مهيأ لمواجهة الجيش الألماني

الهائل في حرب. وحاول الألمان أن يبتزوا الروس ثانية في صيف ١٩١٤، لكن في ذلك الوقت كان الجيش الروسي قد تعافى من هزيمته التي مضى عليها عقد، فصمد الروس، وكانت النتيجة هي الحرب العالمية الأولى.

ومن بين ثلاث حالات ابتزاز شهيرة أخرى، نجحت واحدة فقط في التأثير على توازن القوة. كانت الحالة الأولى هي النزاع الذي اندلع في عام ١٨٩٨ بين المملكة المتحدة وفرنسا حول السيطرة على فاشودة، ذلك الحصن المهم إستراتيجيا في أعالي النيل بأفريقيا[٣٦]. حذرت المملكة المتحدة فرنسا من أن تحاول غزو أي جزء من حوض النيل؛ لأن ذلك كان يهدد السيطرة البريطانية على مصر وقناة السويس. وحين علم البريطانيون أن فرنسا أرسلت حملة عسكرية إلى فاشودة، طلبوا من فرنسا أن تسحبها أو تواجه الحرب. تراجعت فرنسا؛ لأنها كانت تعرف أن المملكة المتحدة ستربح الحرب، ولأن فرنسا لم ترد أن تبدأ نزاعا مع المملكة المتحدة في وقت كانت فيه أكثر قلقا من التهديد الألماني الصاعد على حدودها الشرقية. والحالة الثانية هي أزمة ميونخ الشهيرة في عام ١٩٣٨، حين هدد هتلر بالحرب لإرغام المملكة المتحدة وفرنسا على السماح لألمانيا بابتلاع سودتنلاند Sudetenland التي كانت حينذاك جزءا من تشيكوسلوفاكيا. والحالة الثالثة حين أجبرت الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتي على سحب صواريخه الباليستية من كوبا في خريف عام ١٩٦٢. ومن بين هذه الحالات، نجحت حالة ميونخ وحدها في التأثير على توازن القوة.

التحريض والاستنزاف

التحريض والاستنزاف bait and bleed هي الإستراتيجية الثالثة التي قد تستخدمها الدول لزيادة قوتها النسبية. تتضمن هذه الإستراتيجية الإيقاع بين منافسين اثنين في حرب طويلة لكي يستنزف أحدهما الآخر حتى النخاع، فيما يبقى المحرض آمنا وتظل قوته العسكرية سليمة. من ذلك أن الولايات المتحدة كانت تخشى في أثناء الحرب

الباردة من أن يقوم طرف ثالث سريا بإثارة حرب نووية بين القوتين العظميين[٣٧]. وربما فكرت إحدى القوتين العظميين في تحريض المنافس على بدء حرب خاسرة في العالم الثالث. ومن ذلك على سبيل المثال أن الولايات المتحدة ربما شجعت الاتحاد السوفيتي على التورط في نزاعات مثل أفغانستان. لكن ذلك لم يكن السياسة الأمريكية. ولا توجد غير أمثلة قليلة في التاريخ الحديث لدول استخدمت إستراتيجية التحريض والاستنزاف.

وأفضل مثال لاستخدام هذه الإستراتيجية يتمثل في محاولات روسيا في أعقاب الثورة الفرنسية (١٧٨٩) لإغراء النمسا وبروسيا ببدء حرب مع فرنسا، بحيث تتمكن روسيا من توسيع قوتها في أوروبا الوسطى. وفي ذلك قالت الزعيمة الروسية كاثرين الكبرى لسكرتيرها في نوفمبر ١٧٩١: "أفكر جديا في تأليب قادة فيينا وبرلين على فرنسا. ... ثمة أسباب لا أستطيع التحدث عنها، أريد أن أحرضهم على ذلك لكي تصبح يداي طليقتين. فلدي أعمال كثيرة لم تكتمل ولا بد أن ينشغلوا بعيدا عن طريقي"[٣٨]. ورغم أن النمسا وبروسيا دخلتا في حرب على فرنسا في عام ١٧٩٢، فإن تحريض روسيا لم يكن له تأثير كبير على قرارهما، بل كانت لهما أسباب مقنعة لبدء الحرب مع فرنسا.

ثمة حالة أخرى تشبه كثيرا إستراتيجية التحريض والاستنزاف نفذتها إسرائيل[٣٩]. فقد وجه وزير الدفاع الإسرائيلي بنحاس لافون Pinhas Lavon المخربين في عام ١٩٥٤ إلى تفجير أهداف أمريكية وبريطانية مهمة في مدينتي الإسكندرية والقاهرة المصريتين، بهدف إثارة التوتر بين المملكة المتحدة ومصر، على أمل أن يثني ذلك المملكة المتحدة عن خطتها لسحب قواتها من القواعد القريبة من قناة السويس. لكن تم القبض على القوة المنفذة وفشلت العملية.

تكمن المشكلة الأساسية في إستراتيجية التحريض والاستنزاف، كما تكشف حالة لافون، في صعوبة خداع الدول المنافسة لبدء حرب ما كانوا ليبدؤوها لولا ذلك الخداع. ولا توجد طرق جيدة لإحداث مشكلات بين الدول الأخرى لا يمكن أن تفتضح أو على أقل تقدير لا تثير شكوكا لدى الدول المستهدَفة. علاوة على أن إحدى الدول المحرِّضة يمكن أن تدرك خطر التورط في حرب مطولة مع الأخرى، فيما يجلس المحرض في أمان ويكتسب قوة نسبية بلا ثمن. وكثيرا ما تتجنب الدول مثل هذا الفخ. وأخيرا يوجد دائما خطر أن تحقق إحدى الدولتين المحرِّضتين نصرا سريعا وحاسما على الأخرى وينتهي بها الحال إلى زيادة قوتها وليس إنقاصها.

الاستنزاف

يعد الاستنزاف Bloodletting إحدى التنويعات الواعدة للإستراتيجية السابقة. يتمثل الهدف هنا في التأكد من أن أي حرب بين منافسي الدولة تتحول إلى نزاع طويل ومكلف يستنزف قوتهم. لا يحدث تحريض هنا، بل يدخل المنافسون الحرب من تلقاء أنفسهم، ويتمثل دور المستنزِف بالدرجة الأولى في جعل منافسيه يستنزف أحدهما الآخر حتى النخاع، فيما يظل هو خارج القتال. كانت هذه الإستراتيجية في ذهن هاري ترومان، عندما كان عضوا بمجلس الشيوخ، في يونيو ١٩٤١ حين علق على الغزو النازي للاتحاد السوفيتي بالقول: "إذا رأينا ألمانيا تربح الحرب، يجب أن نساعد روسيا، وإذا رأينا روسيا تربح، فيجب أن نساعد ألمانيا، لكي تأكل الحرب أكبر عدد منهما"[٤٠].

كانت هذه الإستراتيجية أيضا في ذهن فلاديمير لينين حين أخرج الاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الأولى، في حين كان القتال بين ألمانيا والحلفاء (المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة) متواصلا في الغرب. وقال بشأن ذلك في العشرين من يناير ١٩١٨: "إننا بالتوصل إلى سلام منفصل الآن، نخلص أنفسنا ... من المجموعتين الإمبرياليتين المتحاربتين. ونستطيع أن نستغل نزاعهم الذي يصعِّب عليهم الاتفاق على

حسابنا، ونستخدم فترة انشغالهم عنا في تطوير الثورة الاشتراكية وتقويتها". ويقول جون ويلر-بينيت John Wheeler-Bennett إن "وثائق قليلة جدا" غير هذه الوثيقة "تصور بدقة فهم لينين ... لقيمة الواقعية السياسية في سياسة الدولة"[٤١]. وكذلك اتبعت الولايات المتحدة هذه الإستراتيجية ضد الاتحاد السوفيتي في أفغانستان في الثمانينات[٤٢].

إستراتيجيات كبح المعتدين

لا تسعى القوى العظمى إلى زيادة قوتها على منافسيها وحسب، بل تسعى أيضا إلى منع أولئك الخصوم من زيادة قوتهم على حسابها. ورد المعتدين المحتملين يكون أحيانا مهمة بسيطة جدا. فالقوى العظمى بسبب سعيها إلى زيادة نصيبها من القوة العالمية تستثمر بغزارة في الدفاع وتبني عادة قوات قتالية هائلة. وتلك القدرة العسكرية الضخمة تكفي عادة لردع الدول المنافسة عن تحدي توازن القوة. لكن تظهر في المشهد أحيانا قوى عظمى عدوانية جدا يصعب احتواؤها. تندرج الدول القوية جدا، مثل الدولة المهيمنة الكامنة، دائما في هذه الفئة. ويمكن للقوى العظمى المهدَدة عند التعامل مع هؤلاء المعتدين أن تختار بين إستراتيجيتين: فرض التوازن وتمرير المسئولية إلى الآخرين. ودائما ما تفضل القوى العظمى إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين، لكنها قد تضطر أحيانا لاختيار فرض التوازن للرد على التهديد.

فرض التوازن

في حالة فرض التوازن balancing تتولى القوة العظمى المسئولية المباشرة عن منع المعتدي عن تغيير توازن القوة[٤٣]. يتمثل الهدف الأولي هنا في ردع المعتدي، لكنه إذا فشل، سيكون على الدولة فارضة التوازن أن تخوض حربا. ويمكن للدول المهدَدة أن تتخذ ثلاثة إجراءات لإنجاح فرض التوازن. أولا، يمكنها أن ترسل إشارات واضحة إلى

المعتدي عبر القنوات الدبلوماسية (أو من خلال الإجراءات التي سنناقشها فيما يلي) على أنها تتعهد بحزم بالحفاظ على توازن القوة، حتى لو كان ذلك يعني الدخول في حرب. وتركز رسالة فارض التوازن balancer على المواجهة وليس التسوية. هنا يكون فارض التوازن كمن يرسم خطا على الرمل ويحذر المعتدي من عبوره. اتبعت الولايات المتحدة هذه السياسة مع الاتحاد السوفيتي طوال الحرب الباردة، واتبعتها فرنسا وروسيا مع ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى[٤٤].

ثانيا، يمكن للدول المهدَدة أن تعمل لبناء تحالف دفاعي لمساعدتها في احتواء خصمها الخطر. لكن هذه المناورة الدبلوماسية التي تسمى غالبا "فرض التوازن الخارجي" تكون محدودة في العالم ثنائي القطبية، لعدم وجود قوى عظمى ليكونوا شركاء في التحالف، رغم إمكانية التحالف مع قوى صغرى[٤٥]. ففي الحرب الباردة، على سبيل المثال، لم يكن أمام الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بد من التحالف مع قوى صغرى، لأنهما كانتا القوتين العظميين الوحيدتين في النظام. وتحرص الدول المهدَدة على إيجاد شركاء متحالفين ليتم توزيع تكاليف كبح المعتدي، وهو اعتبار مهم، خاصة إذا اندلعت الحرب. علاوة على أن إشراك حلفاء يزيد من كمية القوة النارية التي تواجه المعتدي، ما يزيد إمكانية نجاح الردع.

ورغم هذه الفوائد، ينطوي فرض التوازن الخارجي على جانب سلبي، وهو أنه يكون في الغالب بطيئا وغير كفؤ. وتتجلى الصعوبات الكامنة في جعل التحالف يعمل بسلاسة في تعليق الجنرال الفرنسي الذي قال في نهاية الحرب العالمية الأولى: "منذ أن رأيت التحالفات تعمل على أرض الواقع، فقدت شيئا من إعجابي بنابليون الذي كان دائما يحارب تحالفات بدون أن يكون له حلفاء"[٤٦]. فالتوفيق السريع بين تحالفات فرض التوازن balancing coalitions وجعلها تعمل بسلاسة يكون صعبا في بعض الأحيان،

لأن الأمر يستغرق وقتا لتنسيق جهود الحلفاء المتوقعين أو الدول الأعضاء في التحالف، حتى حين يكون هناك اتفاق كبير على ما يجب فعله. فالدول المهدَدة تختلف عادة حول تقاسم الأعباء بين أعضاء التحالف، لأن الدولة فاعل أناني تحركه دوافع قوية لتقليل التكاليف التي يتحملها لاحتواء المعتدي. وتزداد هذه المشكلة تعقيدا حين يستخدم أعضاء التحالف إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين فيما بينهم، كما سيرد لاحقا. وأخيرا ربما يقع خلاف بين أعضاء التحالف على الدولة التي تقود التحالف، خاصة إذا تعلق الأمر بصياغة الإستراتيجية.

ثالثا، يمكن للدولة المهدَدة أن تفرض التوازن على المعتدي بحشد المزيد من مواردها، كأن تزيد إنفاقها العسكري، أو تزيد التجنيد. وهذا الإجراء الذي يسمى عموما "فرض التوازن الداخلي" شكل خالص من الاعتماد على الذات. لكن كثيرا ما توجد قيود مؤثرة على مقدار الموارد الإضافية التي تستطيع الدولة المهدَدة أن تعبئها ضد المعتدي، لأن القوى العظمى تخصص عادة نسبة كبيرة من مواردها للدفاع. والدول نظرا لسعيها الدائم إلى تعظيم نصيبها من القوة العالمية، تمارس فرض التوازن الداخلي دائما. لكن القوى العظمى حين تواجه خصما عدوانيا، تسرع في البحث عن طرق ذكية لرفع الإنفاق العسكري.

ثمة ظرف استثنائي تزيد فيه القوى العظمى إنفاقها العسكري لردع المعتدي. ففارضو التوازن من وراء البحار، مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة، يميلون إلى الاحتفاظ بقوات عسكرية صغيرة نسبيا، حينما لا تكون هناك حاجة إليها لاحتواء دولة مهيمنة كامنة في منطقة مهمة إستراتيجيا. وعادة ما تحتفظ هذه الدول بجيوش صغيرة؛ لأن منافسيها البعيدين يركز أحدهم انتباهه عادة على الآخر؛ ولأن القوة المانعة للمياه توفر لهم أمنا وفيرا، ولذلك فحين يكون على فارض التوازن من وراء

البحار أن يكبح دولة مهيمنة كامنة يستطيع أن يوسع حجم قواته المقاتلة وقدرتها بدرجة كبيرة، كما فعلت الولايات المتحدة في عام ١٩١٧، حين دخلت الحرب العالمية الأولى، وفي عام ١٩٤٠ قبل عام من دخولها الحرب العالمية الثانية.

تمرير المسئولية إلى الآخرين

يعد تمرير المسئولية إلى الآخرين buck-passing الإستراتيجية الأساسية التي يمكن أن تلجأ إليها القوى العظمى المهدَدة كبديل عن فرض التوازن[٤٧]. تحاول القوة العظمى هنا أن تجعل دولة أخرى تتحمل عبء ردع المعتدي أو حتى قتاله، فيما تظل هي في مأمن. تدرك القوة التي تمرر المسئولية الحاجة إلى منع المعتدي عن زيادة نصيبه من القوة العالمية، لكنها تبحث عن دولة أخرى يهددها المعتدي لتقوم بتلك المهمة الثقيلة.

يمكن للدول المهدَدة أن تتخذ أربعة إجراءات لتسهيل تمرير المسئولية إلى الآخرين. أولا، يمكنها أن تقيم علاقات دبلوماسية جيدة مع المعتدي، أو لا تثيره على الأقل، على أمل أن يركز انتباهه على الدولة التي تمرِر إليها المسئولية. وفي أواخر العقد الرابع من القرن العشرين، على سبيل المثال، حاولت فرنسا والاتحاد السوفيتي تمرير المسئولية من إحداهما إلى الأخرى عن مواجهة التهديد القاتل من جانب ألمانيا النازية. وحاول كل منهما أن تكون له علاقات جيدة مع هتلر لكي يوجه مدافعه إلى الأخرى.

ثانيا، تحتفظ الدولة التي تمرر المسئولية إلى الآخرين دائما بعلاقات باردة مع الدولة التي تمرِر إليها المسئولية، ليس لأن هذا التباعد الدبلوماسي قد يساعد في قيام علاقات جيدة مع المعتدي وحسب، بل أيضا خوفا من أن تنجر إلى الحرب في جانب الدولة التي تمرِر إليها المسئولية[٤٨]. فهدف القوة العظمى النهائي هنا هو أن تتجنب الدخول في حرب ضد المعتدي. ليس غريبا- إذن- أن تميزت العلاقات بين فرنسا والاتحاد السوفيتي بنغمة عدائية في الأعوام السابقة على الحرب العالمية الثانية.

ثالثا، تستطيع القوى العظمى أن تعبئ المزيد من مواردها لزيادة فرص نجاح إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين. قد يبدو أن الدولة مضطرة لتبني مقاربة رخوة للإنفاق العسكري، حيث إن هدف هذه الإستراتيجية هو أن تقوم دولة أخرى باحتواء المعتدي. لكن فيما عدا الحالة الاستثنائية لفارضي التوازن من وراء البحار التي ناقشناها قبل قليل، يكون هذا الاستنتاج خاطئا. فبغض النظر عن أن الدول تسعى إلى زيادة قوتها النسبية، يكون لدى الدول التي تمرِر المسئولية إلى الآخرين سببان وجيهان آخران للبحث عن فرص لزيادة الإنفاق العسكري. فهذه الدول بتعزيز دفاعاتها، تجعل من نفسها هدفا مخيفا، ما يدفع المعتدي لتركيز انتباهه على الدولة التي تُمرَر المسئولية إليها. والمنطق هنا بسيط، وهو أنه كلما قويت الدولة المهدَدة قل احتمال أن يهاجمها المعتدي. وبالتأكيد يظل على الدولة التي تمرِر المسئولية إلى الآخرين أن تمتلك الموارد اللازمة لاحتواء المعتدي بدون مساعدة الدول التي تمرِر إليها المسئولية.

كما تبني الدول التي تمرر المسئولية إلى الآخرين قوات عسكرية هائلة لأغراض وقائية. ففي عالم تحاول فيه دولتان أو أكثر تمرير المسئولية إلى الآخرين، لا سبيل أمام الدولة للتأكد من أنها لن تبلع الطعم وتقف وحيدة أمام المعتدي. والأفضل أن تكون مستعدة لذلك الاحتمال. وفي العقد الرابع من القرن العشرين، على سبيل المثال، لم تكن فرنسا ولا الاتحاد السوفيتي متأكدة من أنها لن تبلع الطعم وتقف وحيدة أمام ألمانيا النازية. لكن حتى إذا نجحت الدولة في تمرير المسئولية إلى الآخرين، يظل هناك دائما احتمال أن يهزم المعتدي هؤلاء الآخرين سريعا، ثم يتحول إلى الدولة التي مررت المسئولية إليهم. ولذلك يجب على الدولة أن تحسن دفاعاتها من باب التأمين في حال فشل تمرير المسئولية إلى الآخرين.

رابعا، قد يكون مفهوما في بعض الأحيان أن تسمح الدولة التي تُمرِر المسئولية للدولة التي تُمرَر إليها المسئولية بأن تزيد قوتها أو تسهِّل لها ذلك. وهنا تكون الدولة الأخيرة أقدر على احتواء الدولة المعتدية، بما يزيد فرص الدولة التي مررت المسئولية لأن تبقى في مأمن. على سبيل المثال وقفت المملكة المتحدة وروسيا بين عامي ١٨٦٤ و١٨٧٠ تتفرجان على بروسيا بسمارك وهي تغزو أراضي في قلب أوروبا، ما أدى إلى بناء رايخ ألماني كان أقوى كثيرا من سلفه البروسي. كان رأي المملكة المتحدة هو أن ألمانيا الموحدة لن تردع التوسع الفرنسي والروسي في قلب أوروبا وحسب، بل أيضا ستحوِّل انتباههم بعيدا عن أفريقيا وآسيا، حيث يمكن أن يهددوا الإمبراطورية البريطانية. وكان الروس، في المقابل، يأملون في أن تكبح ألمانيا الموحدة النمسا وفرنسا وأن تخنق التطلعات القومية البولندية.

إغراء تمرير المسئولية إلى الآخرين

يقدم تمرير المسئولية إلى الآخرين وبناء تحالفات فرض التوازن طريقتين متعارضتين للتعامل مع الدول المعتدية. لكن يسود أحيانا ميل قوي إلى تمرير المسئولية إلى الآخرين داخل تحالفات فرض التوازن نفسها، رغم أن ذلك من شأنه أن يدمر التحالف. ففي الأعوام الأولى من الحرب العالمية الأولى، على سبيل المثال، حاول صناع السياسة البريطانيون أن يقللوا مقدار القتال الذي تقوم به قواتهم على الجبهة الغربية، وجعلوا حليفيهم فرنسا وروسيا يتحملان العبء الأكبر في إضعاف الجيش الألماني[٤٩]. كان هدف المملكة المتحدة من ذلك هو أن تستخدم قواتها التي ستظل بعافيتها في حسم المعارك النهائية مع ألمانيا، ما يمكّنها من فرض شروط السلام. فكانت المملكة المتحدة تخطط لأن "تربح السلام"، إذا خرجت من الحرب أقوى من الألمان المهزومين أو الفرنسيين والروس المنهكين من المعارك. وسرعان ما فهم حلفاء المملكة

المتحدة ما يجري وأجبروا الجيش البريطاني على المشاركة بالكامل في مهمة استنزاف الجيش الألماني المكلفة. معنى ذلك أن الدول تهتم دائما بالقوة النسبية، حتى مع حلفائها[٥٠].

تعطي محاولة بريطانيا لتمرير المسئولية إلى حلفائها جنبا إلى جنب مع التاريخ الذي سنعرضه في الفصلين السابع والثامن أدلة على وجود دافع قوي لتمرير المسئولية إلى الآخرين بين الدول المهدَدة. إذ يبدو أن القوى العظمى تفضل تمرير المسئولية إلى الآخرين على فرض التوازن. من أسباب هذا التفضيل أن تمرير المسئولية إلى الآخرين يوفر دفاعا "رخيصا" عادة، لأن الدولة التي تُمرَر إليها المسئولية هي التي تدفع التكاليف الكبيرة لقتال المعتدي، إذا فشل الردع واندلعت الحرب. وأحيانا تنفق الدول التي تُمرِر المسئولية إلى غيرها أموالا كثيرة على جيوشها لتسهيل تمرير المسئولية إلى الآخرين ولحماية نفسها في حال فشل تمرير المسئولية.

ويمكن لتمرير المسئولية إلى الآخرين أن يتضمن بعدا هجوميا، وهو ما يجعله أكثر جاذبية. وتحديدا إذا تورط المعتدي والدولة التي مُرِرت إليها المسئولية في حرب طويلة ومكلفة، يحتمل أن يتحول توازن القوة لصالح الدولة التي مررت المسئولية إلى غيرها، وحينها تكون في وضع جيد للهيمنة على عالم ما بعد الحرب. على سبيل المثال دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية في ديسمبر ١٩٤١، لكنها لم تنزل جيشها على أراضي فرنسا إلا في يونيو ١٩٤٤، قبل أقل من عام من انتهاء الحرب. ولذلك وقع عبء إضعاف الفيرماخت الهائل بالدرجة الأولى على كتف الاتحاد السوفيتي الذي دفع ثمنا باهظا لدخول برلين[٥١]. ورغم أن الولايات المتحدة كان بإمكانها أن تغزو فرنسا قبل عام ١٩٤٤ وأنها كانت بذلك تمارس تمرير المسئولية إلى الآخرين دون أن تدري، فلا شك في أن الولايات المتحدة استفادت كثيرا من تأخير غزو نورماندي

لوقت متأخر من الحرب، بعد أن أُنهِك الجيشان الألماني والسوفيتي وتآكلا[٥٢]. ليس غريبا- إذن- أن يعتقد جوزيف ستالين أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة كانتا تسمحان عن قصد لألمانيا والاتحاد السوفيتي بأن تستنزف إحداهما الأخرى حتى النخاع بحيث تتمكنان كقارضي توازن من وراء البحار من الهيمنة على أوروبا ما بعد الحرب[٥٣].

كما يكون تمرير المسئولية إلى الآخرين خيارا جذابا حين تواجه الدولة أكثر من منافس واحد، لكنها لا تمتلك القوة العسكرية لمواجهتهم مرة واحدة، حيث يساعد في تقليل عدد التهديدات. على سبيل المثال واجهت المملكة المتحدة ثلاثة خصوم في ثلاثينات القرن العشرين- ألمانيا وإيطاليا واليابان- لكنها لم تكن تمتلك القوة العسكرية الكافية لكبحهم جميعا مرة واحدة. فحاولت أن تخفف المشكلة بتمرير عبء التعامل مع ألمانيا إلى فرنسا، وبذلك استطاعت أن تركز على إيطاليا واليابان.

على أن إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين ليست بلا مخاطر. فمن عيوبها الرئيسة أن الدولة التي تمرر إليها المسئولية قد تفشل في كبح المعتدي، وبذلك تصبح الدولة التي مررت المسئولية في موقف إستراتيجي حرج. على سبيل المثال لم تكن فرنسا تستطيع أن تتعامل مع ألمانيا النازية وحدها، ولذلك كان على المملكة المتحدة أن تشكل تحالفا لفرض التوازن مع فرنسا على هتلر في مارس ١٩٣٩. كان هتلر في ذلك الوقت قد سيطر على كل تشيكوسلوفاكيا، وكان أوان احتواء الرايخ الثالث قد فات، واندلعت الحرب بعد خمسة أشهر في سبتمبر ١٩٣٩. في تلك الفترة نفسها مرر الاتحاد السوفيتي المسئولية بنجاح إلى فرنسا والمملكة المتحدة وجلس متوقعا أن تدخل ألمانيا معهما في حرب طويلة دامية. لكن الفيرماخت اجتاح فرنسا في ستة أسابيع في ربيع ١٩٤٠، ما أعطى هتلر الفرصة لمهاجمة الاتحاد السوفيتي دون خوف على جناحه

الغربي. والسوفييت بتمرير المسئولية إلى الآخرين بدل أن يشتبكوا مع ألمانيا بجانب فرنسا والمملكة المتحدة انتهى بهم الحال إلى خوض حرب أصعب كثيرا.

وفي بعض الحالات يمكن أن تزداد القوة العسكرية للدولة التي مُرِرت إليها المسئولية لدرجة أن تصبح هي نفسها تهديدا لتوازن القوة، كما حدث مع ألمانيا بعد أن توحدت في عام ١٨٧٠. لقد عمل بسمارك حقيقة على دعم التوازن على مدى الأعوام العشرين التالية. وبالفعل عملت ألمانيا الموحدة على كبح روسيا وفرنسا في القارة الأوروبية، كما أرادت المملكة المتحدة. لكن الموقف تغير بصورة ملحوظة بعد عام ١٨٩٠، حيث ازدادت قوة ألمانيا كثيرا وحاولت أن تهيمن على أوروبا بالقوة. وكان تمرير المسئولية إلى الآخرين في هذه الحالة مزيجا من النجاح والفشل بالنسبة للمملكة المتحدة وروسيا، حيث كان فعالا على المدى القريب وكارثيا على المدى البعيد.

تشكل هذه المشكلات الممكنة مصدرا للقلق بالتأكيد، لكنها لا تقلل جاذبية تمرير المسئولية إلى الآخرين. ولا تمارس القوى العظمى تمرير المسئولية إلى الآخرين وهي تعتقد أنه سيؤدي إلى الفشل، بل تتوقع له النجاح. وإلا لتجنبت تمرير المسئولية إلى الآخرين وشكلت تحالفا لفرض التوازن مع الدول الأخرى المهدِّدة في النظام. لكن التنبؤ بالمستقبل صعب في السياسة الدولية. فمن كان يخمن في عام ١٨٧٠ أن تصبح ألمانيا أقوى دولة في أوروبا في أوائل القرن العشرين وتتسبب في حربين عالميتين؟ فضلا عن أن فرض التوازن ليس بديلا بلا مخاطر. فغالبا ما يكون فرض التوازن غير فعال، وأحيانا تتكبد الدول الذي تمارسه مجتمعة هزائم كارثية، كما حدث مع المملكة المتحدة وفرنسا في ربيع عام ١٩٤٠.

من الواضح أن تمرير المسئولية إلى الآخرين يؤدي أحيانا إلى النتيجة نفسها التي تؤدي إليها إستراتيجية التحريض والاستنزاف. وتحديدا حين يؤدي تمرير المسئولية إلى الآخرين إلى حرب، تقوم الدولة التي مررت المسئولية إلى غيرها، مثلها مثل الدولة المحرِضة، بتحسين مكانتها في القوة النسبية، ببقائها سالمة فيما يستنزف منافسوها الرئيسون أنفسهم. وكذلك يمكن أن تفشل الإستراتيجيتان بالطريقة عينها، إذا ربح أحد المتقاتلين نصرا سريعا وحاسما. لكن ثمة اختلاف مهم بين الإستراتيجيتين، وهو أن تمرير المسئولية إلى الآخرين إستراتيجية ردع في المقام الأول والحرب خيارها الأول، بينما تستهدف استرتيجية التحريض والاستنزاف إثارة الحرب.

إستراتيجيات التفادي

يدفع البعض بأن فرض التوازن وتمرير المسئولية إلى الآخرين ليستا الإستراتيجيتين الوحيدتين اللتين يمكن أن تستخدمهما الدول المهدَدة ضد خصومها الخطرين. فثمة بدائل فعالة منها الاسترضاء والانحياز للطرف الأقوى. لكن ذلك خطأ. فهاتان الإستراتيجيتان تدعوان إلى التنازل عن القوة للمعتدي، وهو ما ينتهك منطق توازن القوة ويزيد الخطر على الدولة التي تستخدمهما. ولذلك لا يمكن للقوى العظمى التي تهتم ببقائها أن تسترضي خصومها أو تنحاز إلى الطرف الأقوى.

يحدث الانحياز للطرف الأقوى حين تتضامن الدولة مع خصم أقوى منها، معترفة بأن شريكها القوي سيأخذ نصيبا أكبر من الغنائم التي يكسبانها معا[٥٤]. معنى ذلك أن توزيع القوة سيتغير في غير صالح الدولة التي انحازت ولصالح الدولة الأقوى. على أن الانحياز للطرف الأقوى إستراتيجية الضعفاء، حيث تقوم على فرضية أن الدولة إذا كان منافسها أقوى منها كثيرا، فلا معنى لأن تقاوم مطالبه، لأن ذلك الخصم سيأخذ ما يريد بالقوة وينزل عقابا شديدا بها. وكل ما تتمناه الدول التي تمارس

الانحياز هو أن يكون خصمها رحيما. وقول ثوسيديديس Thucydides الشهير "الأقوياء يفعلون ما يحلو لهم، والضعفاء يتكبدون ما يفرض عليهم" يبرز جوهر الانحياز إلى الطرف الأقوى[٥٥].

ونادرا ما تستخدم القوى العظمى هذه الإستراتيجية التي تنتهك المبدأ الأساسي للواقعية الهجومية القائل بأن الدول تسعى لزيادة قوتها النسبية، لأن القوى العظمى تمتلك- بالتعريف- الموارد اللازمة لشن معركة لائقة ضد القوى العظمى الأخرى، ولأنها تمتلك دائما الدافع للصمود والقتال. ويستخدم الانحياز للطرف الأقوى بالدرجة الأولى من جانب القوى الصغرى التي تقف وحيدة ضد قوى عظمى عدوانية[٥٦]. فهؤلاء لا يكون أمامهم اختيار غير الاستسلام للعدو، لأنهم ضعفاء ومعزولون. ومن الأمثلة الجيدة على الانحياز للطرف الأقوى قرار بلغاريا ورومانيا بالتحالف مع ألمانيا النازية في المراحل المبكرة من الحرب العالمية الثانية، ثم تغيير ولائهم إلى الاتحاد السوفيتي قرب نهاية الحرب[٥٧].

وفي حالة الاسترضاء تقدم الدولة المهدَدة تنازلات للمعتدي تغيّر توازن القوة لصالح الأخير. فتوافق الدولة المسترضية عادة على تسليم كل أراضي دولة ثالثة أو جزء منها لخصمها القوي. والغرض من هذا التسليم هو تعديل السلوك، بمعنى دفع سلوك المعتدي في اتجاه سلمي أكثر، وإن أمكن تحويله إلى قوة وضع راهن[٥٨]. تستند هذه الإستراتيجية إلى فرضية أن سلوك الخصم العدواني ينتج في المقام الأول عن إحساس حاد بالضعف الإستراتيجي. ولذلك فإن أية خطوات تتخذ لخفض شعوره بعدم الأمان ستقلل دافعه للحرب، إن لم تقض عليه تماما. وتذهب الحجة إلى أن الاسترضاء يحقق تلك الغاية بتمكين الدولة المسترضية من إثبات نواياها الطيبة وبتحويل التوازن

العسكري لصالح الدولة المسترضاة، ما يجعلها أقل إحساسا بالضعف وأكثر إحساسا بالأمان، وفي النهاية أقل عدوانية.

وعلى خلاف الدولة المنحازة لدولة أقوى التي لا تحاول احتواء المعتدي، تظل الدولة المسترضية ملتزمة بكبح التهديد. لكن الاسترضاء، مثله مثل الانحياز للطرف للأقوى، يتعارض مع قواعد الواقعية الهجومية، ولذا يعد إستراتيجية وهمية وخطرة. ومن غير المرجح أن تحوِّل عدوا خطرا إلى منافس أرق وألطف، ناهيك عن تحويله إلى دولة مسالمة. بل إن الاسترضاء من شأنه أن يشحذ شهية الدولة المعتدية للغزو، وليس أن يضعفها. ولا شك في أن الدولة حين تتنازل عن قدر كبير من قوتها لمنافس لا يشعر بالأمان، سيشعر هذا المنافس بتحسن فرص بقائه. وخفض مستوى الخوف سيقلل بدوره دافع المنافس لتغيير توازن القوة لصالحه. لكن تلك الأخبار الجيدة جزء من القصة، وليست القصة كاملة. فثمة اعتباران آخران يتغلبان على ذلك المنطق الداعم للسلام. فالفوضى الدولية، كما تأكد آنفا، تجعل إحدى الدول تبحث عن فرص لزيادة قوتها على حساب الأخرى. ونظرا لأن القوى العظمى مجبولة على الهجوم، فمن المرجح أن تفسر الدولة المسترضاة أي تنازل في القوة من جانب دولة أخرى باعتباره علامة على الضعف، أي كدليل على أن الدولة المسترضية غير مستعدة للدفاع عن توازن القوة. عندئذ تواصل الدولة المسترضاة المطالبة بالمزيد من التنازلات. فمن الحماقة ألا تنال الدولة أكبر قدر ممكن من القوة، لأن فرص بقاء الدولة تزيد بزيادة قوتها. وعلاوة على ذلك تتحسن قدرة الدولة المسترضاة على زيادة قوتها أكثر وأكثر بفضل القوة الإضافية التي منحتها إياها الدولة المسترضية. بإيجاز يؤدي الاسترضاء إلى جعل المنافس الخطر أكثر خطرا، وليس العكس.

التنازل عن القوة لأسباب واقعية

لكن هناك، مع ذلك، ظروف خاصة تضطر القوة العظمى فيها لأن تتنازل عن بعض القوة لدولة أخرى، لكن بدون أن تتصرف بما يتناقض مع منطق توازن القوة. فقد يكون من المعقول أحيانا، كما ذكرنا قبل ذلك، أن تسمح الدولة التي تمرر المسئولية للدولة التي تمرر إليها المسئولية بأن تكتسب الأخيرة قوة أكبر، إذا كان ذلك يحسِّن فرص الأخيرة في احتواء المعتدي وحدها. علاوة على أن القوة العظمى إذا واجهت دولتين معتديتين أو أكثر في وقت واحد، وكانت لا تمتلك الموارد اللازمة لكبحهم جميعا أو حليفا تمرر إليه المسئولية، فإن الدولة المحاصَرة قد تضطر لأن تفاضل بين التهديدات وتسمح للتهديد الأصغر بتغيير التوازن، لكي تطلق مواردها للتعامل مع التهديد الأساسي. وحين يتحوَّل التهديد الثانوي في النهاية إلى منافس للتهديد الأساسي، يمكن في هذه الحالة تشكيل تحالف مع الأول ضد الأخير.

يفسر هذا المنطق جزئيا تقارب المملكة المتحدة مع الولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين[١٥٩]. كانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت القوة المهيمنة الأكيدة في نصف الكرة الأرضية الغربي، مع أن المملكة المتحدة كان لا يزال لها مصالح مهمة في المنطقة، كانت تؤدي أحيانا إلى نزاعات خطرة مع الأمريكيين. لكنها قررت أن تترك المنطقة وتقيم علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، وذلك جزئيا لأن المملكة المتحدة على طول الطريق عبر المحيط الأطلنطي لم تكن في وضع يمكِّنها من مواجهة الولايات المتحدة في فنائها الخلفي. وكانت المملكة المتحدة تواجه أيضا تهديدات متزايدة في مناطق أخرى من الكرة الأرضية، خاصة ظهور ألمانيا في أوروبا الذي كان يشكل تهديدا للمملكة المتحدة أكبر بكثير من الولايات المتحدة التي يفصلها عنها محيط. حفزت هذه البيئة المهدِدة المملكة المتحدة على تقديم تنازلات للأمريكيين، بحيث يمكن

أن تركز مواردها ضد ألمانيا. وفي النهاية هددت ألمانيا الولايات المتحدة هي الأخرى، ما جعل الأمريكيين والبريطانيين يتحالفون ضد ألمانيا في الحربين العالميتين.

وأخيرا، فإن التنازل عن القوة لخصم خطر قد يصلح كإستراتيجية قصيرة المدى لكسب الوقت لتعبئة الموارد المطلوبة لاحتواء التهديد. وعلى الدولة التي تقدم التنازل ألا تتصرف من منظور موقف الضعف قصير المدى، بل أن تمتلك أيضا قدرة تعبئة متفوقة طويلة المدى. ويمكن العثور على بضعة أمثلة لهذا النوع من السلوك في السجل التاريخي. والحالة الوحيدة التي أعرفها هي اتفاق ميونخ في سبتمبر ١٩٣٨ الذي سمحت المملكة المتحدة لألمانيا النازية بمقتضاه بأن تستولي على سودتنلاند (التي كانت جزءا من تشيكوسلوفاكيا)، وذلك جزئيا لأن صناع السياسة البريطانيين اعتقدوا أن توازن القوة كان لصالح الرايخ الثالث، لكنه سيتحول لصالح المملكة المتحدة وفرنسا بمرور الوقت. لكن التوازن تحوَّل ضد الحلفاء بعد ميونخ، فربما كان أفضل لهما أن يدخلا الحرب ضد ألمانيا في عام ١٩٣٨ من أجل تشيكوسلوفاكيا، بدلا من عام ١٩٣٩ من أجل بولندا[٦٠].

خاتمة

ثمة مسألة أخيرة تستحق الانتباه تتعلق بالطريقة التي تتصرف بها الدولة لاكتساب القوة والحفاظ عليها. فقد روَّج كينيث ولتز حجة مؤداها أن التنافس الأمني يقود القوى العظمى إلى محاكاة الممارسات الناجحة لخصومها[٦١]. ويدفع بأن الدول تتطبع على "الإذعان للممارسات الدولية السائدة". بل إنها لا تملك خيارا غير ذلك إذا أرادت البقاء في خضم الأمواج العاتية للسياسة الدولية. فـ"تجاور الدول يعزز تشابهها من خلال الأضرار التي تنتج عن الفشل في الإذعان للممارسات الناجحة"[٦٢]. ويربط ولتز مفهوم المحاكاة بسلوك فرض التوازن، قائلا إن الدول تتعلم أنها يجب أن تكبح الخصوم

الذين يهددون بزعزعة توازن القوة. ونتيجة هذا الميل نحو التشابه تتمثل بوضوح في الحفاظ على الوضع الراهن. وعلى كل يعد فرض التوازن سلوكا مهما لفرض الإذعان، ويعمل على الحفاظ على توازن القوة، وليس زعزعته. وتلك هي الواقعية الدفاعية المباشرة.

يسود بالتأكيد ميل قوي لأن تحاكي الدول الممارسات الناجحة للدول الأخرى في النظام. ومن الممكن أيضا أن ننظر إلى فرض التوازن باعتباره إستراتيجية تريد الدول أن تحاكيها، رغم أن السبب الذي يجعل الدول تتطبع على فرض التوازن على المعتدين غير واضح. على أن بنية النظام وحدها تجبر الدول على فرض التوازن على المنافسين الخطرين أو الاعتماد على دول أخرى لاحتوائهم.

لكن ولتز يغفل جانبين مرتبطين بسلوك الدولة يجعلان السياسة الدولية أكثر ميلا للهجوم وأخطر مما يرى. فالدول لا تحاكي سلوك فرض التوازن الناجح وحسب، بل تحاكي أيضا العدوان الناجح. من ذلك مثلا أن أحد الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة لإفشال غزو صدام حسين للكويت في عامي ١٩٩٠-١٩٩١ كان الخوف من أن تستنتج دول أخرى أن العدوان يجزي وتبدأ مزيدا من حروب الغزو[٦٣].

وعلاوة على ذلك فإن القوى العظمى لا تحاكي الممارسات الناجحة لإحداها ضد الأخرى وحسب، بل تثمّن الإبداع أيضا[٦٤]، إذ تبتكر الدول طرقا جديدة لاكتساب ميزة على خصومها، بتطوير أسلحة جديدة أو عقيدة عسكرية إبداعية أو إستراتيجيات ذكية. وكثيرا ما تتحقق فوائد مهمة للدول التي تتصرف على نحو غير متوقع، ولهذا السبب تقلق الدول كثيرا من المفاجأة الإستراتيجية[٦٥]. وحالة ألمانيا النازية تبرز هذه النقطة. فقد حاكى هتلر بالتأكيد الممارسات الناجحة للدول الأوروبية المنافسة، لكنه اتبع أيضا إستراتيجيات مبتكرة فاجأت خصومه أحيانا. معنى ذلك أن

التنافس الأمني يدفع الدول للانحراف عن الممارسات المقبولة وفي الوقت نفسه الإذعان لها[٦٦].

شرحتُ فيما سبق الطرق التي تسلكها الدول لتعظيم نصيبها من القوة العالمية، مع التركيز على الأهداف المحددة التي تتابعها والإستراتيجيات التي تستخدمها لبلوغ تلك الأهداف. سأتحول في الفصول التالية إلى السجل التاريخي للوقوف على الأدلة على أن القوى العظمى تسعى دائما لاكتساب ميزة على منافسيها.

obeikandl.com